الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة المالية والميزانية

عدد61

تاريخ الاجتماع: الإربعاء 15 ماي 2024

جدول الأعمال: الاستماع إلى الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس. (عدد 2024/40)

طلب فيه إستعجال نظر.

- الحاضرون: (09)
- المعتذرون: (01)
- الغائبون: (05)
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: (05)

ساعة افتتاح الجلسة: الساعةالتاسعة و 40 دقيقة

ساعة اختتام الجلسة: منتصف النهار و 55 دقيقة

مداولات اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الإربعاء 15 ماي 2024 خصصتها لتقديم عرض مفصل يتعلق أساسا بالمهام الموكولة للديوان الوطني للحبوب وخاصة التمويلات المتحصل عليها وكيفية إستهلاكها في إطار تعميق النظر قبل المصادقة على مشروع قانون المتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 26 مارس2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل مشروع دعم التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس. وقد أمّن تقديم هذا العرض السيدة المديرة العامة للديوان ولإطارات مرافقة لها.

وفي بداية الجلسة بينت الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب أن مشروع القانون المعروض يتعلق بقرض سيادي ممنوح من طرف البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار سيوجه أساسا لدعم الفلاح من خلال تخصيص مبلغ 145 مليون دولار لدعم صغار الفلاحين ومنتجي الحبوب ورصد 155 مليون دولار لتوريد القمح الصلب والقمح اللين وتخصيص مبالغ للإرشاد والاعلام ولاستكمال التعداد الفلاحي وتعزيز النظام الوطني للإحصائيات الفلاحية وإنشاء منصة رقمية لتتبع توزيع القمح الصلب وبناء وحدة الغربلة والتعبئة للشعير.

كما تولت خلال تقديمها للعرض تقديم معطيات حول المساحات المخصصة لغراسة الحبوب والتي تقدر بـ 1,2 مليون هكتار وحول طاقات الخزن والتجميع والتي تستوعب حوالي 1,5 مليون طن، وأفادت أن معدّل الاستهلاك السنوي يبلغ 36 مليون قنطار بقيمة 4800 مليون دينار وتفوق كلفة التوريد السنوي 3400 مليون دينار ويبلغ المعدل السنوي لكلفة الصندوق العام للتعويض 3000 مليون دينار.

وتعرّضت لكيفية تزويد البلاد بالحبوب الموردة، حيث أفادت أن ديوان الحبوب يتولى بصفة حصرية توريد القمح الصلب والقمح اللين والشعير العلفي ويتولى توريد 70 % من حاجيات البلاد من الحبوب أي حوالي 2,9 مليون طن ويتم توريد القمح اللين بصفة هيكلية وبنسبة تفوق 90 % من حاجيات البلاد.

وأفادت أن النشاط الرئيسي للديوان يتمثل في الإتجار في الحبوب من حيث التجميع والتوريد والخزن والتوزيع و تزويد البلاد بالحبوب المحلية والموردة وتنظيم السوق وتعديله والإشراف على عملية تجميع الحبوب المحلية إضافة إلى تكوين مخزون احتياطي من الحبوب المعدة للاستهلاك والحبوب المراقبة وتأمين دور المرفق العام في القطاع.

وتعرضت لتطور نسب التجميع حسب المتدخلين خلال الفترة 2005-2023 مشيرة إلى فتح نشاط تجميع الحبوب المحلية لأهل المهنة وتشريك المتدخلين الخواص سنة 2005، وتعرضت كذلك إلى تطور كميات الحبوب المجمعة على المستوى المحلي خلال الفترة 2019-2023، وأوضحت أن الظروف المناخية أثرت على الإنتاج وبالتالي على حجم الكميات المجمعة التي تقلصت من 1286 ألف طن سنة 2019 إلى 301 ألف طن سنة 2023. وأفادت أن معدل التجميع السنوي يبلغ 773 ألف طن مقسمة بين 647 ألف طن قمح صلب و35 ألف طن قمح لين و91 ألف طن شعير.

وتطرقت لحاجيات البلاد التونسية من الحبوب خلال الفترة 2019 -2023 حيث يقدر معدل التغطية بالحبوب المحلية حوالي 23 % ويغطي القمح الصلب المحلي 52 % من الحاجيات ويغطي القمح اللين المحلي 3 % من الحاجيات ويغطي الشعير المحلي 10 % من الحاجيات.

وقدمت معطيات حول النقل والإجلاء، حيث أوضحت أن طاقات الخزن التقديرية المزمع توفيرها من قبل ديوان الحبوب لقبول الحبوب المجمعة خلال موسم التجميع تبلغ 2,690 مليون قنطار موزعة.

كما بيّنت أن طاقة الإجلاء القصوى اليومية تبلغ حوالي 80 ألف قنطار، كما يبلغ نسق التجميع اليومي معدل 200 ألف قنطار ويمكن أن يصل في ذروة الصابة (20 جوان-10 جويلية) إلى 350 ألف قنطار وهو ما يجعل اللجوء إلى التخزين بالهواء الطلق أمرا ضروريا.

ثم ذكرت بأهم التوصيات، التي يتوجب على كل الأطراف المعنية بمنظومة الحبوب الالتزام بها، قصد إنجاح موسم التجميع على غرار:

- تأمين استمرارية العمل للمتابعة اليومية لسير موسم التجميع،
- احترام القواعد الفنية للخزن وتفادي التخزين العشوائي،

- إعطاء الأولوية في عملية الإجلاء للمناطق التي تفتقر لطاقات تجميع وخزن كافية وخاصة للكميات المتوقع خزنها بالهواء الطلق وبالأحواض الأسترالية قصد تفادي المخاطر التي يمكن أن تتهددها بسبب التقلبات المناخية،

- مراقبة مراكز التجميع (شفافية عملية الوزن ـ الكميات المجمعة ـ الوثائق المحاسبية ـ احترام قواعد الخزن...)،

- مراقبة مخابر تعيير الحبوب لضمان مستحقات الفلاحين والعمل على خلاص مستحقات الفلاحين في الآجال المضبوطة في اتفاقية التجميع.

وبخصوص الوضعية المالية لديوان الحبوب، أوضحت أن الديوان يتعرض لإشكاليات ناتجة عن سياسته المتمثلة في تقديم تسهيلات في الدفع عند البيع وعدم الانتفاع بتسهيلات عند الشراء وتأخير ملحوظ يتجاوز 18 شهر في استخلاص مستحقاته لدى الصندوق العام للتعويض بعنوان التعويض على مبيعاته. وأفادت أن تداعيات ذلك أثرت على خزينة الديوان وتسببت في تفاقم التعهدات المالية للديوان تجاه البنوك وتدهور رصيد الأموال الذاتية بصفة ملحوظة.

وبيّنت أن الحاجيات الشهرية للبلاد التونسية من الحبوب تقدر بحوالي 300 ألف طن بقيمة جملية تقدر بـ 100 مليون دولار أي ما يعادل 310 مليون دينار. وتعرّضت لبرنامج التوريد لسنة 2024 حيث سيتم توريد حوالي 2,7 مليون طن بقيمة 1021 مليون دولار مع العلم وأن ديوان الحبوب تمكّن إلى غاية 13 ماي 2024 من شراء وتمويل حوالي 01 مليون طن (37 %) من البرنامج بقيمة 323 مليون دولار كما تولى شراء 11 شحنة من الحبوب بصدد الإنجاز في انتظار تمويلها بكمية جملية 275 ألف طن (50 ألف طن قمح صلب و175 ألف طن من القمح اللين و50 ألف طن من الشعير) بقيمة 74 مليون دولار. وأفادت أنه ينتظر خلال ما تبقى من سنة 2024 توريد حوالي 1.325 مليون طن بقيمة جملية تقدر بـ 408.75 مليون دولار وسيبلغ عدد الشحنات 53 شحنة.

ثم قدّم ممثل الديوان عرض حول تقدم المشاريع الممولة من قبل المانحين الأجانب، حيث بيّن في مستهل تدخله أنه في إطار مجهودات الدولة الرامية لتحقيق الأمن الغذائي للبلاد والحد من تداعيات الأزمة الغذائية الناتجة بالأساس عن الحرب في أوكرانيا ودعم قدرة منظومة الحبوب على الصمود تجاه التغيرات المناخية، ومساعي ديوان الحبوب لإيجاد مصادر تمويل

خارجية للاستجابة الأكيدة لتمويل حاجيات البلاد من الحبوب وتمويل استثمارات على مستوى طاقات الخزن والربط بالسكك الحديدية، فقد توصلت الدولة التونسية خلال سنتي 2022-2023 إلى إمضاء اتفاقياتي تمويل مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الإفريقي للتنمية كما صادقت الدولة على ضمان اتفاقيتي تمويل مباشر لفائدة ديوان الحبوب مع البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

وأوضح أن جملة التمويلات المتحصل إليها إلى غاية هذا التاريخ بلغت حوالي 620 مليون دولار خصصت منها 422 مليون دولار لتمويل شراءات الحبوب (68%) والتي أنجزت بالكامل و115 مليون دولار لإنجاز استثمارات أساسا على مستوى طاقات الخزن (إضافة طاقات جديدة بـ 136 ألف طن وتأهيل خزانات بطاقة 194 ألف طن) ودعم النقل الحديدي.

وتعرض لمشروع التدخل العاجل من أجل الأمن الغذائي بتونس PRUSA الممول من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وأفاد أنه تم ابرام اتفاق قرض بتاريخ 4 جويلية 2022 بين الجمهورية التونسية والبنك بقيمة 130 مليون دولار لتمويل المشروع المذكور وتمت الموافقة عليه بالمرسوم عدد 48 لسنة 2022 المؤرخ في 5 أوت 2022. وقدّم معطيات حول مكونات المشروع وتقدم الإنجاز حيث تهم المكونة الأولى الدعم الطارئ لصغار الفلاحين (60 مليون دولار) والمكونة الثانية (60 مليون دولار) والمكونة الثالثة (10 ملايين دولار).

ثم قدم معطيات حول القرض التكميلي PRUSA 2 وأفاد أن المشروع يتضمن الحصول على قرض سيادي من طرف الدولة التونسية عن طريق البنك الدولي بقيمة 300 مليون دولار على أن يتم في مرحلة ثانية إبرام عقد فرعي (Contrat subsidiaire) بين الدولة التونسية وديوان الحبوب ويخصص لتمويل المكون الأول (دعم الفلاح) والمكون الثاني (توريد القموح). وأضاف أن المشروع يتضمن إعادة هيكلة وفورات المكونة الثالثة من مشروع PRUSA في حدود 8,1 مليون دولار.

كما قدّم بيانات حول برنامج الدعم الطارئ للأمن الغذائي في تونس PAUSAT الممول من قبل البنك الإفريقي للتنمية، حيث أفاد أن قيمة القرض تبلغ 80 مليون دولار ودخل حيز التنفيذ في فيفري 2023 وتم صرف 44 مليون دولار وتم شراء 5 شحنات من الحبوب المستوردة 03 من القمح اللين، 01 من الشعير، و01 من القمح الصلب بتمويل مشترك 43 بقيمة مليون دولار و 1 مليون دولار لدعم تمويل الفلاحين الصغار عن طريق البنك التونسي للتضامن، وقد تم الصرف

بتاريخ 10 ماي 2024 وسيتم تحويل المبلغ المتاح حاليا بالبنك المركزي التونسي على البنك التونسي للتضامن حال إذن وزارة المالية.

واستعرض برنامج دعم التنمية المدمجة والمستدامة لمنظومة الحبوب PADIDFIC الذي تم بمقتضاه الحصول على قرض بقيمة 87.078 مليون دولار ودخل حيز النفاذ في أوت 2023 وتم صرف 48.411 مليون دولار أمريكي مقسمة بين 46.887 مليون دولار لشراء 5 شحنات من الحبوب المستوردة، 03 من القمح الصلب و02 من الشعير و1.524 مليون دولار لدعم تمويل الفلاحين الصغار عن طريق البنك التونسي للتضامن، وقد تم الصرف في 10 ماي 2024 وسيتم تحويل المبلغ المتاح حاليا بالبنك المركزي التونسي إلى البنك التونسي للتضامن حال إذن وزارة المالية.

وبالنسبة للمشاريع الممولة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، فقد تمّ إمضاء القرض بين ديوان الحبوب والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ قدره 150.5 مليون أورو بتاريخ 11 اوت 2022 في شكل قرض مباشر لفائدة ديوان الحبوب بضمان الدولة إضافة إلى 2 مليون أورو في شكل هبة (إعانة فنية) يوفرها البنك الممول. ويهدف إلى تمويل جزء من المشتريات الدولية للديوان من الحبوب بجميع أنواعها (القمح الصلب، القمح اللين والشعير) وتنفيذ جملة من الإصلاحات الكفيلة بتحسين المؤشرات المتعلقة بالحوكمة وتطوير أداء الديوان خاصة في مجال الصفقات العمومية وإصلاح منظومة قطاع الحبوب ودعم دور القطاع الخاص في هذه المنظومة.

وتعرض إلى التقدم في تجسيم مكونات المشروع والمتمثلة في شراءات الحبوب بنسبة 100 % من خلال اقتناء 358 ألف طن من الحبوب (109 ألف طن قمح صلب، 161 ألف طن قمح ليّن و88 ألف طنّ شعير) وكذلك في المكونة المتعلقة بالدعم الفني من خلال إمضاء عقدين يتعلق الأول بتنمية المهارات وتدعيم الحوكمة بديوان الحبوب ويعنى الثاني بدراسة واقتراح سبل تدعيم منظومة الحبوب.

وفي ما يتعلق بمشروع TUNISIA STRENGHTHENING FOOD RESILIENCE الممولة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، فقد أوضح أنه تمّ إمضاء القرض بين ديوان الحبوب والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره 150 مليون أورو بتاريخ 16 ديسمبر 2022 وهو قرض مباشر لفائدة ديوان الحبوب بضمان الدولة ويتمحور المشروع حول مكونتين أساسيتين وهما على

التوالي: شراء شحنات من القمح اللين في حدود 82 مليون أورو: وقد تمّ تجسيم هذه المكونة بنسبة 100 % من خلال إصدار طلب عروض مكن من اقتناء 279 ألف طن من القمح الليّن ودعم قدرة منظومة الحبوب على الصمود من خلال تمويل استثمارات على مستوى طاقات الخزن المينائية والمحوريّة والربط بالسكك الحديدية بقيمة 68 مليون أورو.

وأضاف أن البنك وفّر تمويلات إضافية في حدود 20 مليون أورو في شكل منحة من الاتحاد الأوروبي موزعة بين 3 مليون أورو في شكل دعم ومساندة فنية و17 مليون أورو في شكل منحة استثمار تم تجسيمها من خلال إمضاء اتفاقية دعم الاستثمار بتاريخ 6 مارس 2024 وذلك في إطار تمويلات اضافية للاستثمارات في مجال تهيئة وبناء الخزانات وتنمية الجودة والصحة والسلامة المهنية لتصبح القيمة الجملية للاستثمارات المبرمجة 85 مليون أورو.

وخلال النقاش، تعرض النواب إلى مسألة تفاقم مديونية الفلاحين وخاصة صغار مزارعي الحبوب وأوصوا بالعمل على مزيد دعمهم. وأثاروا مسألة جودة الأكياس والأغطية الواقية المستعملة للمحافظة على مخزون الحبوب وأوصوا بحماية الحبوب المخزنة في الهواء الطلق. وتعرّضوا إلى استراتيجية وزارة الفلاحة لتحقيق السيادة الغذائية وتوفير إجمالي حاجيات البلاد من الحبوب.

واستأثر مشروع دعم التطوير المندمج والمستدام لمنظومة الحبوب، الذي تحصلت بمقتضاه الدولة التونسية على قرض للمساهمة في تمويله من قبل البنك الإفريقي للتنمية والذي صادق مجلس نواب الشعب على مشروع القانون المتعلق به بتاريخ 29 جويلية 2023، بحيّز هام من النقاشات حيث تداول النواب حول سياسة الدولة في التعامل مع المشاريع التي ترمي إلى تطوير منظومة الحبوب والتقليص من نسبة المحاصيل المهدورة وتحديث طاقات الخزن ومدى تنفيذ الأشغال المبرمجة والتي تهم بالخصوص إنجاز الخزان الجديد من عدمه بجبل الجلود.

وفي تفاعلها مع إستفسارات النواب بينت السيدة الرئيسة المديرة العامة لديوان الحبوب أن عملية التوريد مرتبطة بالتجميع المرتبط بدوره بالعوامل المناخية. وأشارت إلى وجود لجنة تتولى المصادقة على مراكز التجميع وفق شروط وآليات لا بد من توفرها.

وفي ما يتعلق بالتخزين في الهواء الطلق أكدت أنه لا بد أن يكون في أكياس بلاستيكية معدة للغرض، وقد تم إصدار طلب عروض بعد أن تم اختيار المراكز التي سيتم فيها التجميع لكن

طلب العروض لم يكن مثمرا نظرا للوقت الوجيز الذي تمّ تحديده وهو قبل انطلاق موسم الحصاد وتم تأجيله للسنة القادمة. وأضافت أن ديوان الحبوب يعمل على تطوير طاقات الخزن وستدخل المشاريع المبرمجة في هذا المجال حيز التنفيذ خلال سنتين.

وفي ختام الجلسة قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
عصام شوشان	عصام البحري الجابري